الآثار المروية للإضافة النحوية

د. مها عبد العزيز إبراهيم الخضير (*)

مقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على أشرف أنبيائه ورسله، نبينا محمد وعلى آله وصحبه وخلفائه وورثته إلى يوم الدين... وبعد،

فإن بحث الإضافة بحث غزير؛ رغم أنه مبني على ركنين فقط، هما: المضاف والمضاف إليه، إلاّ أنه غني بالأحكام الكثيرة، والتغيرات الكبيرة.

ورغبة في خدمة هذا البحث، وإبراز هذه الأمور فيه، جاء هذا البحث يتناول جزاءً هاماً هو دراسة الآثار المترتبة من الإضافة على ركنيها ((المضاف والمضاف إليه))؛ لفهمها ومعرفة الدور الكبير لهذه القواعد النحوية في خدمة المعاني العربية الصحيحة، وحفظ اللسان العربي من اللحن، وهو أهم الأهداف التي يسعى البحث لتحقيقها، كما أن تناول النحو بهذا الأسلوب في الدراسات الحديثة يخفف العبء الذي ينفر بسببه المتعلمون من تعلُّم النحو وقواعده؛ لأنه يخلِّص تلك القواعد والأبواب من تفريعات العلل والتدخلات والإسهاب الذي قد يطول أحياناً مما تنعدم معه القدرة على التركيز، وربط الأمور ببعضها.

هذا ما أعتقده؛ ذلك أن دراسة النحو في أبوابه الكبيرة وموضوعاته العميقة في وقتنا الحاضر، فيه ثقل على المتلقي الذي بَعُد عن الاتصال المباشر بمصادر اللغة، وأصول الفصاحة.

وأود التنبيه على أن هذه الدراسة ستتناول آثار الإضافة التي تُحدثها في الجملة، وليست الأحكام الخاصة بالإضافة.

لقد قام بعض علماء النحو بجمع هذه الآثار وعدّها في مؤلفاتهم، على اختلاف فيما بينهم في بعضها، فجمعها ابن هشام في كتابه ((المغني ٦٦٣)) تحت بات (الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة) وذكر تحته أحد عشر أمراً،

(*) جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن – الرياض- المملكة العربية السعودية.

وعدها السيوطي في (الأشباه والنظائر ٢/٢١٦) عشرة، ذكر منها: الجنس، والشرط، والتنكير، وهي أمور لم يذكرها ابن هشام، بل ذكر بدلاً منها: التخصيص، والتخفيف، وإزالة القبح والتجوز.

وذهب السيوطي إلى أن مسألة اكتساب التنكير من الإضافة في غاية الحسن، وتعني سلب تعريف العلمية، والقاعدة تقول: إن مالا يمكن تنكيره من المعارف، كالمضمرات وأسماء الإشارة لا تجوز إضافته لملازمة القرينة الدَّالة على تعريفه وضعاً، أما الأعلام فالقياس عدم إضافتها وعدم دخول اللام عليها لاستغنائها بالتعريف الوضعي عن التعريف بالقرينة.

وجمعها الأستاذ/ عباس حسن في (النحو الوافي ٣/٦) أحد عشر أثراً.

وستعرض الدراسة الآثار المتفق عليها بين النجاة.

التمهيد:

الإضافة لغة[١]: الإمالة والإسناد، قال امرؤ القيس:

فلما دخلناه أضــفنا ظهورنــا إلى كل حاري جديد مــشطّب[٢]

أراد: لما دخلنا هذا البيت أسندنا ظهورنا إلى كل رجل منسوب إلى الحيرة، كما تحمل معنى الضم فيُراد بها: ضم اسم إلى اسم.

الإضافة اصطلاحاً:[٣]

نسبة تقييدية بين اسمين، أو ما في تأويلهما، تقتضي أن يكون الاسم الثاني منهما دائماً مجروراً، أما الأول فيُعرب حسب موقعه من الجملة نحو: هذا كتابُ النحو، قال الحريري (ت ٥١٦ هـــ): (فإذا أضفت اسماً إلى اسم أعربت الأول بما يستحقه من رفع أو نصب أو جر، وجررت الثاني على كل حال)[٤].

والإضافة لها ركنان: الأول: المضاف وهو في المثال المتقدم لفظ (كتاب) والثاني: المضاف إليه، وهو لفظ (النحو).

وإن كان هناك[٥] من يقلب فيجعل الأول مضافاً إليه والثاني مضافاً، وهو قول مرجوح.

ويجوز في المضاف إليه أن يكون مفرداً، كما يأتي جملة ولكنها تكون بمنزلة الاسم الواحد ومحلها الجر، وكما هو معلوم فإن الإضافة من خصائص الأسماء.

واختلف النحاة حول عامل الجر في المضاف إليه على النحو الآتي[٦]:

١ــ القول الأول وعليه سيبويه والجمهور، وهو أن المضاف إليه مجرور بالمضاف واستدل هؤلاء بأن المضاف إليه قد يكون ضميراً نحو: كتابي، بيتك، والضمير لا يتصل إلا بالعامل فيه.

٢ــ القول الثاني للزجاج وابن الحاجب، وهو أن المضاف إليه مجرور بحرف جر مقدّر؛ لأن الاسم لا يختص فحُذِف حرف الجر وناب عنه المضاف.

٣ــ القول الثالث، وذهب إليه الأخفش فالمضاف إليه عنده مجرور بالإضافة المعنوية، وقال به السهيلي وأبو حيان.

ويجب التنبيه إلى أن المضاف لا يكون إلا اسماً لسببين:

الأول: أن الإضافة تعاقب التنوين أو النون القائمة مقام التنوين، والتنوين لا يدخل إلا على الأسماء.

ثانياً: أن الغرض من الإضافة تعريف المضاف، وزيادة بيانه بتخصيص ونحوه، والفعل لا يتعرف فلا يكون مضافاً، كما لا يجوز أن يضاف الشيء إلى نفسه لأنه لا يعرف نفسه، فلو عرّفها لما احتيج إلى الإضافة.

والأصل في المضاف إليه أيضاً أن يكون اسماً بسبب كونه محكوماً عليه في المعنى، ولا يحكم إلا على الأسماء، وما جاء فيه المضاف إليه جملة فإنها عند التحقيق تؤول باسم هو مصدر أو كون عام.

والإضافة نوعان:

١ــ إضافة محضة وهي المعنوية، وتجمع في الاسم مع الإضافة اللفظية إضافة معنوية، وتعني نسبة اسم إلى آخر على معنى (مِنْ، أو اللام، أوفي، أو الكاف)، أما سبب تسميتها بالمعنوية؛ فلأنها تحقق غرضاً معنوياً، وهو استفادة المضاف من المضاف إليه التعريف أو التخصيص، لذا فإن الألف واللام يمنع دخولها على المضاف إضافة محضة، وكذلك لأنها في معنى حرف من حروف الجر المذكورة.

٢ــ إضافة غير محضة، وهي اللفظية، حيث يكون المضاف فيها مشتقاً فيأتي: اسم فاعل نحو: هذا ضارب زيدٍ، واسم مفعول نحو: هذا مضروبُ الغلامِ، مروّع الفؤاد، وصفة مشبهة نحو: هذا حَسَنُ الوجهِ.

والإضافة هنا لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً، وإنما يترتب عليها أمور أخرى تبينها الدراسة.

الفصل الأول: الإضافة المعنوية

الإضافة المعنوية هي الإضافة الحقيقية[٧]، وتجمع مع الإضافة اللفظية إضافة معنوية؛ وذلك لأن المعنى فيها يكون على الإضافة وكذلك اللفظ نحو: غلامُ زيدٍ، ودارُ الخليفة، وقد سُميت إضافة معنوية لأنها أفادت أمراً معنوياً، ومحضة لأنها خُلصت من تقدير الانفصال.

آثارها[٨]:

ينفرد هذا القسم بآثاره التي يتركها على ركني الجملة، والتي لا توجد في القسم الآخر، هذه الآثار هي:

أولاً: التعريف:

فالإضافة المحضة تفيد التعريف في المضاف عندما يكون المضاف إليه معرفة، وذلك نحو: غلامُ هندٍ، صاحبُ الدار.

قال سيبويه: (المضاف إنما يكون معرفة ونكرة بالمضاف إليه)[٩]

هذا القول ينص نصاً على الأثر القوي للمضاف إليه على المضاف؛ إذ به يكتسب التعريف أو التنكير، ومثله قول الزمخشري:

(كل اسم معرفة يتعرّف به ما أضيف إليه إضافة معنوية إلا أسماء توغلت في الإبهام[١٠]). فإذا أضيفت النكرة إلى معرفة صارت معرفة، أما إن أضيفت إلى النكرة فإنها لا تكتسب التعريف، ولكنها تكتسب مزيداً من التخصيص نحو: راكب فرَسٍ.

والإضافة المعنوية يجرد فيها المضاف من التعريف وجوباً؛ لأن الألف واللام لا تجتمع مع هذا النوع من الإضافة فلا يحوز نحو: الدرهمك، ولا الدينارك، ولا هذا الكتابُ زيدٍ، هذا ما عليه جمهور البصريين واحتجوا له بالسماع عن الفصحاء والقياس على هذا المسموع، ورفض ما خالفه. قال

أبو العباس المبرد: (والقياس حاكم بعد أنه لا يضاف ما فيه الألف واللام من غير الأسماء المشتقة من الأفعال. لا يجوز أن تقول: جاء ني الغلام زيدٍ؛ لأن الغلام معّرف بالإضافة، وكذلك لاتقول: هذه الدارُ عبيد الله، ولا أخذت الثوبَ زيدٍ)[١١]. ومما احتج به الجمهور قول ذي الرمة:

ثلاثُ الأثافي والديارُ البلاقعُ[١٢]

فأضاف لفظ العدد (ثلاث) إلى كلمة (الأثافي) وجرّده من (أل).

ومثله قول الفرزدق:

سما فأدرك خمسة الأشبار[١٣]

وهم بهذا يقفون بشدة أمام الكوفيين الذين يجيزون: الثلاثة الدراهم، والخمسة الأثواب، محتجين برواية شيخهم الكسائي من قول العرب[١٤]: الخمسةُ الأثوابِ، وهو مخالف للقياس على المسموع وفصيح القول؛ لذا ردّه البصريون.

وعلة المنع هنا أن المضاف فيها إلى معرفة يعرف بالإضافة؛ فلا تدخل عليه اللام؛ لئلا يجتمع معِّرفين على معَّرف واحد، فتكون الإضافة معاقبة للام، ولحل منهما علامة لتعريف الاسم، فلا يجوز الجمع بين علامتين لمعنى واحد.

والقياس في الأعلام عدم إضافتها أو دخول اللام عليها؛ فهي معرفة بالوضع وليست بحاجة إلى معِّرف بالقرنية الزائدة؛ لذا اشترط ابن الحاجب[١٥] للإضافة المحضة تجريد المضاف من التعريف؛ فإن كان معّرفاً باللام حذفت منه، وإن كان علَما نكّر بجعله واحدًا من جملة مَن سُمِي بذلك اللفظ. والأعلام تشترك في اللفظ دون الحقيقة، لذا كان (العمران) لفظ يدل على الاشتراك في الاسم دون الحقيقة، و (الغلامان) لفظ يدل على الاشتراك في الاسم والحقيقة، فالنكرات تشترك في حقيقة واحدة ولكنها قد تُعّرف إما بالإضافة أو بالألف واللام؛ وذلك عندما يتفق جماعة اسم كل واحد منهم (عمرو) فكل واحد منهم صار فرداً من أفراد من يُسمّى (عمرو) وهذا ألبسه بعض التنكير؛ لذا صحّ تعريفه باللام وإضافته ليحذف هذا التنكير منه. من شواهد صحة هذا الاستعمال قول الشاعر:

باعَد أمَّ العمرو من أسيرها.[١٦]

وقول الآخر:

علا زيدُنا يومَ النقا رأسَ زيد كم[١٧]

فأضاف العلم (زيد) إلى الضمير، وجاز ذلك لأنه أجراه مجرى النكرة، ثم عرّفه بإضافته إلى الضمير. واجتمعت اللام والإضافة في قول الأخطل:

وقد كان منهم حاجبُ وابنُ مامةٍ أبو جندلٍ والزيدُ زيدُ المعاركِ[١٨]

والقاعدة التي يجب التنبيه إليها هنا أن العلم عند إضافته فإن تعريف العلمية يُسلب منه لتكسوه الإضافة تعريفاً بالإضافة نحو: زيدُنا، أخيك. وجوّز الرضي[١٩] إضافة العلم مع بقاء تعريفه؛ إذ لا مانع من اجتماع التعريفين إذا اختلفا بأن أضيف العلم إلى ما هو متصف به معنى، نحو: (زيدُ الصديق)، مستدلاً بقولهم: مُضرُ الحمراءِ، وزيدُ الخيل.

ثانياً: التخصيص:

يعرف التخصيص في اللغة[٢٠] بأنه مصدر خصّص فلاناً بالشيء: آثره به على غيره.

وفي الاصطلاح: تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات، وغالباً ما يكون بواسطة الوصف أو الإضافة نحو: خاتمُ فضةٍ.

ويطلق على هذا النوع النكرة غير المحضة، لأنها أقل شيوعاً من النكرة المحضة؛ ذلك أنها مقيّدة هنا بالإضافة وهي قيد يخصص ويقلل الشيوع. إذا كان المضاف نكرة وأضيف إلى نكرة اكتسب منها التخصيص مع بقائها على حالها من التنكير، وإنما يجعله هذا التخصيص في درجة بين المعرفة والنكرة؛ فلا يرقى في تعيين مدلوله إلى درجة المعرفة التي تخلو من الإبهام، ولا ينزل في الإبهام إلى درجة النكرة الخالية من كل تعيين، من ذلك مثلاً: غلامُ امرأةٍ، فـ (غلام) هنا أخص من قولنا: (غلام) فقط؛ لأننا أضفناه إلى نكرة أخرى هي (امرأة) مما أكسبه تخصيصاً يرفعه عن درجة النكرة المحضة وإن كان لا يرقى إلى المعرفة التامة؛ لأنه لم يتميز بعينه كما تميّز (غلام زيد). هذه الإضافة المعنوية تركت أثراً في المضاف هو التخصيص؛ لأن المضاف إليه نكرة. وعلى هذا نقول إن كلاً من المتضايفين

مؤثر في الآخر؛ فالأول يؤثر في الثاني الجر، والثاني يؤثر في الأول التعريف أو التخصيص.

ورفض أبو حيان تقسيم النحاة الإضافة المعنوية إلى ما يفيد التعريف وما يفيد التخصيص، معللاً رفضه بأن هذا التقسيم يجعل القسم قسيماً؛ فالتعريف تخصيص، والإضافة تفيد التخصيص لكن أقوى مراتبه التعريف، وهذا خلاف الحقيقة؛ لأن التخصيص يعني عند النحاة تقليل الإشتراك في النكرات، والتعريف رفع الاحتمال في المعارف.

والإضافة التي تفيد تخصيص المضاف دون تعريفه قسمان:

الأول: قسم يقبل التعريف، ولكن يجب تأويله بنكرة، وضابطه أن يقع موقع مالا يكون معرفة نحو قول: رب رجلٍ وأخيه. ومنه قول جرير:

يا رُبَّ غابطنا لو كان يطلُـبُكم لاقى مُبَاعَدَةً منكم وحرمانـا[٢١]

فدخلت (رُبَّ) الجارة على اسم الفاعل (غابط) المضاف إلى ضمير المتكلم فجرّته، و (رُبَّ) تختص بالدخول على النكرات فدلّ دخولها على اسم الفاعل أنه لم يستفد من إضافته إلى الضمير تعريفاً، وهذه الإضافة لفظية (فالمضاف هنا وصف أضيف إلى معموله).

وقول: (جاء وحدَه)، حيث نصب (وحده) على الحال مما يدل على بقائها نكرة ومنه قول أبي كبير الهذلي:

فأتت به حوشَ الفـؤادِ مبطنـاً سهداً إذا ما نام ليل الهوجل[٢٢]

إذا أتى بـ (حوشَ الفؤاد) حالاً من الهاء المجرورة بحرف الجر (الباء)، فأضاف الصفة المشبهة (حوش) وهو نكرة إلى المعرّف بأل (الفؤاد) فلم تستفد تعريفاً بهذه الإضافة، يدل على ذلك وقوعها حالاً من الضمير المجرور بالباء في (به) والأصل في الحال التنكير.

هذه المضافات إلى المعرفة يجب تأويلها بنكرة لأن (رب) لا تجر المعرفة، وكذلك الحال لا تكون معرفة، فالإضافة هنا تفيد التخصيص دون التعريف وتدخل فيه الإضافة اللفظية.

الثاني: قسم يندرج تحت الإضافة المعنوية، وهو الذي لا يقبل التعريف أصلاً، وهي الألفاظ المسموعة ملازمة للتنكير فلا تفيدها الإضافة المحضة

تعريفاً ولا تخصيصاً في أكثر الاستعمالات؛ لذا سُميت (الألفاظ المتوغلة في الإبهام) ومنها: (غير ــ مثل ــ حَسْبَ) فإنها نكرات.غالباً وإن أضيفت لمعرفة نحو: غيرك – مثلك –حسبك.

قال سيبويه: (غير: ليس باسم متمكن، ألا ترى أنها لا تكون إلا نكرة ولا تجمع، ولا تدخلها الألف واللام [٢٣]).

ومثله قول الزمخشري: (كل اسم معرفة يتعرف به ما أضيف إليه إضافة معنوية إلا أسماء توغلت في إبهامها، فهي نكرات وإن أضيفت إلى المعارف وهي نحو: غير ومثل وسوى...)[٢٤]

حكم الألفاظ المتوغلة في الإبهام عند إضافتها إضافة محصنة [٢٥]:

هذه الألفاظ تندرج تحت ما يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه، ومعنى قولهم: (متوغل): من وغل في شيء إذا دخل فيه دخولاً بيناً فلا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه نحو (غير ومثل) عندما يراد بهما مطلق المماثلة والمغايرة، فإذا قصد بغير المغايرة من كل وجه فإنها تصير معرفة بالإضافة نحو قولك: هذا العلم غير الجهل.

وهذه الحركة غير السكون. فهي ألفاظ لا تستفيد من المضاف إليه تعريفاً، إلا بأمر خارج عن الإضافة كوقوعها بين ضدين معرفتين وإن قصد بها غير ذلك لم تتعرف لأن المغايرة بين الشيئين لا تختص وجهاً بعينه.

وخلاصة القول هنا أن هذه الألفاظ تتعرف عندما تقع بين لفظين متضادين تماماً، وبهذا قال السيرافي وابن السراج، وارتضاه الشلوبين، ونقله سيبويه عن يونس والخليل فقال: (وزعم يونس والخليل أن هذه الصفات المضافة إلى المعرفة، التي صارت صفة للنكرة قد يجوز فيهن كلهن أن يكنّ معرفة وذلك معروف في كلام العرب)[٢٦].

ومن شواهد مجيئها معرفة لوقوعها بين متغايرين قوله تعالى: (صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ)[٢٧] حيث وقعت (غير) بين متنافيين وجاءت صفة لمعرفة، والصفة تتبع الموصوف في أمور منها التعريف والتنكير. وعلل ابن هشام[٢٨] الأنصاري تعريف (غير) هنا بأن (غير) إذا وقعت بين ضدين ضعُف إبهامها، وقال بعض النحاة أنها صارت معرفة.

وخلاصة أقوال النحاة في (غير – مثل – شبه – بعض – كل ونحوها) أنها ألفاظ شديدة الإبهام ولذا فهي لا تقبل التعريف مطلقاً ن وإذا أضيفت هذه الألفاظ فإن إبهامها لا يزول إلا بأمر خارج عن الإضافة وليس بسببها، كأن تقع (غير) بين متضادين كالآية السابقة ونحو: رأيتُ الكريمَ غيرَ البخيل والمغلوبَ غيرَ الغالب، فوقوع (غير) بين ضدين يرفع إبهامه، بسبب المغايرة، بخلاف خلوها من ذلك نحو: مررت برجل غيرك.

ولما كانت هذه الألفاظ مبهمة لا تقبل التعريف بالإضافة إلا فيما استثني فهي أيضاً لا تتعرف (بأل)، لأن السبب الذي منع تعريفها بالإضافة هو الذي منع تعريفها بأل، حتى إن بعض العلماء جعل دخول (أل) على (غير) من كلام المولدين وليس من كلام أرباب الفصاحة والبيان.

وكذلك (مثل) فإن إضافتها إلى معرفة لا تعرفها ولا تزيل إبهامها، لذا وقعت نعتاً للنكرة في قوله تعالى: (وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا)[٢٩]. وختاماً نقول: إن استفادة المضاف من المضاف إليه التعريف أو التخصيص هو الأثر المعنوي الذي يدرك معه السبب الحقيقي في تسمية هذا النوع من الإضافة المحصنة بالإضافة المعنوية.

ثالثاً: وجوب حذف (أل) من صدر المضاف، بشرط أن تكون زائدة ليست من حروف الكلمة الأصلية التي لابد من وجودها، وذلك نحو: باب المسجد، وكتاب النحو، لا يجوز أن نقول:الباب المسجد، ولا:الكتاب النحو، ومثله:الدرهم والدينار، تقول في إضافتهما: درهمك ودينارك، ولا يجوز: الدرهمك والدينارك. أما إن كانت (أل) غير زائدة نحو: (ألباب) جمع (لُب)، والعدد (ألف) فلا تحذف.

كذلك يجب حذفها في الإضافة غير المحضة إلا في حالات أربع يجوز فيها الجمع بين الألف واللام والإضافة وهي:

١- أن يكون المضاف مثنى، نحو ك (المكرما زيدٍ).

٢- أن يكون المضاف جمع مذكر سالماً نحو: (المكرمو زيدٍ).

٣- أن يكون المضاف إليه بالألف واللام نحو: (الضاربُ الرجل).

٤- أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى ما فيه الألف واللام نحو: (الضاربُ ابن الرجل)).

٥- أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى ضمير عائد على ما فيه الألف واللام نحو: (مررت بالرجل الضارب غلامه).

الفصل الثاني: الإضافة اللفظية

الإضافة اللفظية [٣٠]:

وهي التي يكون اللفظ على الإضافة والمعنى على الانفصال، وهو النوع الذي لا يفيد تعريفاً ولا تخصيصاً، لأن النية فيه على الانفصال، وضابطه أن يكون المضاف وصفا مشتقا دالاً على الحال أو الاستقبال وعاملا في المضاف إليه: كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة نحو: مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيد، والمعنى: ضارباً زيدًا، ورأيت رجلاً حسنَ الوجه، بمعنى: حسناً وجهه. فسميت لفظية لأنها أفادت أمرًا لفظيًا، وغير محضة لأنها في تقدير الانفصال. ولا تأثير لها في المعنى لأنها ليست على نية حرف من حروف الجر التي يفيد كل منها الفائدة التي مرت في الإضافة المعنوية.

وعرفها الزمخشري[٣١] بالتي تضاف فيها الصفة إلى مفعولها نحو:

هو ضاربُ زيدٍ وراكبُ فرسٍ، بمعنى: ضاربٌ زيدًا...، وإلى فاعلها نحو: زيدٌ حسنُ الوجه ومعمورُ الدار، وقصر أثر هذا النوع من الإضافة على إفادة التخفيف في اللفظ والمعنى كما هو قبل الإضافة، ولاستواء الحالين وصف النكرة بهذه الصفة مضافة كما وصف بها مفصولة.

كما يسمى هذا النوع بالإضافة غير المحضة، ومن خصائصها تقدير التنوين فيها وعدم تعرف المضاف بها، من ذلك إضافة اسم الفاعل إذا أريد به الحال والاستقبال، دل عليه قوله عز وجل: (هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ) [٣٢]، فلولا أن لفظة (بالغ الكعبة) نكرة لما وصف بها (هديا) وهو نكرة، لأن الصفة تتبع الموصوف، والتقدير في هذه الإضافة الانفصال والتنوين والأصل: هدياً بالغًا الكعبة –

فإن لم يأت الوصف بمعنى الحال والاستقبال فإضافته محضة تفيد التعريف والتخصيص لأنها ليست في تقدير الانفصال.

والخلاصة أن إضافة الوصف إنما تكون حقيقية إذا كان بمعنى الماضي، أما إن أفاد الاستمرارية فإن إضافته غير حقيقية.

آثار الإضافة اللفظية:

أولا: التخفيف: تحدث الإضافة اللفظية تغييرات على ركنيها مما يجعل الأثر الواضح لها هو التخفيف أو رفع القبح.

أما الأمور التي تؤدي إلى التخفيف فهي التي تحدث نتيجة الحذف.والحذف[٣٣] من أجل الإضافة نوعان:

الأول: ما كان حذفه واجبا وهو ثلاثة أشياء:

أ- التنوين: يحذف التنوين من المضاف ويكون الحذف ظاهرًا أو مقدرًا، أما المقدر فيكون في الاسم الممنوع من الصرف نحو: دراهم ودنانير، تقول: دراهم زيد، ودنانير بكر، ومصابيح الطريق، ومن الشواهد عليه قوله جل وعلا:

(وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ) [٣٤] والتنوين الظاهر يكون في الاسم المنصرف نحو: درهم زيدٍ، ودينار بكرٍ، وحذف التنوين هنا نوع من التخفيف، فالتنوين لا يجتمع مع الإضافة لسببين:

أحدهما: أن التنوين في الأصل دليل التنكير، والإضافة تعرف أو تخصص، فلم يجمع بينهما لتنافي معينيهما.

الآخر: أن التنوين جُعل دليلا على انتهاء الاسم، والمضاف إليه من تمام المضاف فلو نون الأول لكان كإلحاق التنوين قبل منتهى الاسم. والتنوين دليل على الانفصال، والإضافة دليل على الاتصال فلا يجمع بينهما، ويكون الاسم الأول هنا نكرة وإن كان مضافا إلى معرفة، لأن المعنى على الانفصال على تقدير التنوين، فتقول: هذا رجل ضاربُ زيدٍ غدًا. كما تقول: هذا رجلٌ ضاربٌ زيدًا غدًا، فالتنوين المقدر حكمًا كالموجود لفظًا ولولا أنه في تقدير الانفصال لما جاء وصفًا للنكرة في قوله عز وجل: (هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا)[٣٥]. والتقدير: ممطر لنا، حيث جاء صفة ل (عارض) وهو نكرة والنكرة لا تنعت بالمعرفة، وقد استدل النحاة من ذلك بأن هذه الإضافة لا تفيد المضاف تعريفا وقد سبق بيانه.

وذهب ابن مالك[٣٦] إلى أن هذه الإضافة تفيد التخصيص رادًا على ابن الحاجب حين قال: إن هذه الإضافة لا تفيد إلا تخفيفا، لأن قولك: ضاربُ خالدٍ، أخص من (ضارب)، ورُد هذا القول بأنه سهو بدليل أن أصل قولك:

ضاربُ خالدٍ، بالخفض: ضاربٌ خالدًا بالنصب، فالاختصاص بالمعمول موجود قبل الإضافة.

وقول ابن مالك هذا تابع فيه ابن الضائع في اعتراضه على ابن عصفور.

ب- النون المعوض بها عن التنوين، وذلك في موضعين:

١-المثنى: وتحذف منه النون التالية لعلامة الإعراب كما قوله تعالى: (تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ) [٣٧] والأصل: يدان، فحذفت النون التي بعد علامة الإعراب (الألف) للإضافة، ومنه: عصوان، درهمان، الضاربان. فتقول في الإضافة عصواك، درهما زيد، الضاربا عمرو. فتحذف نون المثنى من آخر المضاف عند كونه وصفًا عاملاً للتخفيف، فقول الضاربا عمرو، أخف في النطق من الضاربان عمرو.

هذا الموضع [٣٨]- يعني الإضافة - هو الموضع الذي تكون فيه نون التثنية عوضًا من التنوين إذ حذفت النون كما حذفت النون كما حذفت التنوين للإضافة ولو كانت عوضاً عن الحركة وحدها لثبتت في الإضافة - قال أبو العباس المبرد: (فإذا ثنيت الواحد ثم أردت إضافته حذفت النون من الاثنين والألف واللام فقلت: هذان غلا ما زيدٍ وصاحبا عمروٍ، وحذفت الألف واللام والنون كما فعلت في الواحد...)[٣٩]، ونص الزمخشري أيضًا على حذف نون المثنى بالإضافة في قوله:

(وتسقط نونه بالإضافة كقولك: غلا ما زيد وثوبي عمرو)[٤٠]. كما تحذف النون المشابهة لنون التثنية وهي التي في الملحق بالمثنى نحو: هذان اثنا زيد، فاثنا شبيه بالتثنية في الإعراب بالحروف وليست تثنيته حقيقية، إذ لا يقال في مفردها (اثن)، والأصل اثنان ولكن حذفت النون للإضافة ومن الملحق (كلتا) قال عز وجل: (كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ)[٤١] إذا أضيف الملحق بالمثنى (كلتا) إلى لفظ (الجنتين) وحذفت النون للتخفيف.

٢-جمع المذكر السالم نحو: ضاربون، مرسلون، من شواهد حذف نون جمع المذكر السالم المضاف قوله تعالى: (إنا مرسلو الناقة)[٤٢] وقوله جل وعلا: (غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ) [٤٣] (إِنَّكُمْ لَذَائِقُو الْعَذَابِ)[٤٤]. ومثله الملحق بجمع المذكر السالم نحو (عشرون) و (أولون) في (هذه عشرو زيد). وقوله

تبارك وتعالى: (وَأُولُو الْأَرْحَامِ) [٤٥]، والأصل: عشرون، وأولون ولكن حذفت النون للإضافة فخف اللفظ.

مع التنبيه على أن النون التي تحذف في الإضافة هي التي تكون بعد علامة الإعراب لمشابهتها التنوين الذي يلي علامة الإعراب، لذا لا تحذف النون التي تأتي علامة الإعراب تالية لها نحو: بساتين القرية، وشياطين الإنس، لعدم مشابهتها التنوين فهي ليست تالية لعلامة الإعراب بل تليها العلامة

وخلاصة ما تقدم أن الإضافة هنا أفادت ضربا من التخفيف بحذف التنوين والنون في: هذا ضاربُ زيدٍ غدا و الضاربا زيدٍ، و الضاربو زيد.

الثاني: ما يكون حذفه جائزاً لا واجباً، وذلك تاء التأنيث بشرط أن لا يوقع حذفها في لبس نحو: عدة وإقامة، يجوز أن تقول: عدتك وإقامتك، بذكر التاء، ومن شواهد الحذف قول الله جل وعلا: (وَإِقَامَ الصَّلَاةِ)[٤٦] بحذف التاء من (إقامة).

ثانياً: رفع القبح وإزالته وذلك نحو: مررت بالرجلِ الحسنِ الوجهِ، بالجر في (الوجه) لأن رفعه فيه قُبح، والأصل رفع (الوجه) على الفاعلية للصفة المشبهة، ولكن الصفة المشبه هنا خلت من ضمير يعود على الموصوف كما أنه إذا نُصب على المفعولية حصل فيه قبح إجراء وصف الفعل اللازم وصف المتعدي في نصبه للمفعول به، ولمّا كان الرفع والنصب قبيحين حسُن الجر لِما فيه من إزالة القُبح.

ولكن عند ما يضاف (وجه) إلى ضمير يعود على الموصوف فيقال: "مررت بالرجلِ الحسنِ وجهه " فحينئذ يمتنع الجر في (وجهه) لزوال قبح رفعه على الفاعلية، لاشتمال (الوجه) لفظاً على ضمير يعود على الموصوف.

كذلك إذا وقع بعد الصفة المشبهة معمولها وكان نكرة نحو:

مررت بالرجل الحسن وجه، جاز نصب (وجه) على التمييز.

هذه الإضافة لفظية أفادت أمراً هو رفع القبح.

ثالثاً: تذكير المؤنث: فقد يكتسب المضاف المذكر من المضاف إليه المؤنث التأنيث، وهذا مشروط بصلاحية المضاف للاستغناء عنه وحذفه

وإقامة المضاف إليه مقامه، وبقاء معنى الجملة صحيحاً، ومنه قول الشاعر:

إنارةُ العقلِ مكسوفٌ بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا[٤٧].

حيث ذكّر (مكسوف) مع أنه خبر عن مؤنث وهو (إنارة) لكونها اكتسبت التذكير من إضافتها إلى (العقل).

والنصوص الواردة في هذا الأثر قليلة، وجُعِل منه على قلة قول الله جل و علا: (إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) [٤٨]، وقد خُرِّجت هذه الآية تخاريج عدة، ليصلوا إلى سبب تذكير (قريب) مع كونه وقع خبراً عن (رحمة).

ذكر الفراء[٤٩] أن العرب تؤنث (قريب) إذا أرادت به القرب من ناحية السبب، أما إن أرادوا به القرب الذي يقابل البعد ذكّروا وأنّثوا.

أما الأخفش[٥٠] ففسر (الرحمة) بـــ (المطر)، والعكبري[٥١] علل التذكير في (قريب) على إرادة المطر، أو لأن الرحمة جاءت بمعنى الترحم، أو أن(فعيل) جاءت بمعنى(مفعول) أوعلى إرادة مكان رحمة الله.

قال أبو حيان في تفسير هذه الآية:(الرحمة مؤنثة فقياسها أن يخبر عنها إخبار المؤنث فيقال: قريبة، فقيل: ذكّر على المعنى لأن الرحمة بمعنى الرحم والترحم، وقيل: ذكّر لأن الرحمة بمعنى الغفران والعفو...)[٣] وللعلماء[٥٢] كلام طويل حول الآية، ليس هذا مقام بسطه، لأن الذي يعنينا هو ذكر الأثر الحادث بسبب الإضافة، أما تأويلات اللفظ، والمعاني المحتملة في هذه الآية فليس هذا مقامها.

وحذّر الأخفش[٥٣] من أن يعتقد التلقي أن التذكير هنا بسبب كون المؤنث (رحمة) مجازياً، مستدلاً بوجوب التأنيث في: الشمسُ طالعةٌ ولا يجوز نحو: قام امرأة زيد، بتذكير (قام) لعدم صلاحية المضاف للاستغناء عنه بالمضاف إليه، فلا يقال: قام زيّد، إذا كانت القائمة امرأته.

وتأنيث[٥٤]الفعل مع المؤنث المجازي يجوز إذا تقدم الفعل أمّا إذا تأخر فلا يصح إلاّ التأنيث.

رابعاً: تأنيث المذكر؛ إذ يكتسب المضاف المذكر من المضاف إليه المؤنث التأنيث في ثلاث صور[٥٥]:

الصورة الأولى: وهي التي يكون فيها المضاف بعض المضاف إليه ويقصد بذلك أن يكون بعضه في المعنى وليس المراد لفظ (بعض)، من ذلك قولهم: (قُطعت بعضُ أصابعه) فجاز تأنيث (بعض) لإضافته إلى (أصابع) المؤنثة؛ وذلك لصلاحية الاستغناء عنه فيقال: (قُطعت أصابعه) يقول سيبويه: (وربما قالوا في بعض الكلام: ذهبت بعضُ أصابعه، وإنما أنّث البعض لأنه أضافه إلى مؤنث هو منه، ولو لم يكن منه لم يؤنثه، لأنه لو قال: ذهبت عبدُ أمِّك لم يحسُن)[٥٦] ومنه قراءة الحسن البصري:(تلتقطه بعض السيارة)قال السيرافي بعد أن أورد الآية: (يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ)[٥٧]: (ولكنه شاهد على أن الشيء المذكر قد يؤنث إذا كان المذكر بعضاً لذلك، وبعض السيارة سيارة فأنث لهذا، كما تقول: تلتقطه السيارة)[٥٨]

ومنه قول جرير:

إذا بعُـــض الـــسنين تعرّقتْنـــا كفى الأيتامَ فقْد أبـــي اليتـــيمِ[٥٩]

فأنَّث الفعل (تعرقتنا) و(بعض) مذكر؛ لأن البعض مضاف إلى السنينَ وهي مؤنثة. ومثله قول الشاعر:

وما حُبُّ الدِّيار شَـــغَفْنَ قلبـــي ولكن حُبُّ من سكَن الدِّيارا[٦٠]

فأنث (حب) لإضافته إلى الديار، دلّ على جواز ذلك صحة الاستغناء عن الحب بالديار.

ومثله قولهم: جدعت أنفُ هند، فأنث الفعل (جُدِع) بتاء التأنيث مع أن فاعله (أنف) مذكر في الأصل، لكنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه المؤنث وهو (هند)، وعليه قول الأعشى ميمون:

وتشرقُ بالقول الذي قد أذعْتَه كما شَرِقتْ صَدْرُ القناة من الدَّمِ[٦١]

فالمضاف (صدر) اكتسب التأنيث من المضاف إليه (القناة) بدليل تأنيث الفعل (شَرِقت)، وإنما جاز ذلك لصحة الاستغناء عن المضاف وإحلال المضاف إليه محلّه، وكان القياس أن يقول: (كما شرق صدر القناة) لكن المضاف أعطي حكم المضاف إليه، وهي لغة فصحية كما ذكر سيبويه في

قوله: (وسمعنا من العرب مَن يقول ممن يوثق بعربيته: اجتمعت أهل اليمامة، لأنه يقول في كلامه: اجتمعت اليمامة، والمعنى أهل اليمامة، فأنّث الفعل وجعله في اللفظ لليمامة، فترك اللفظ على ما يكون عليه في سعة الكلام)[٦٢]

الصورة الثانية: أن يكون المضاف كلاً للمضاف إليه، كما في قوله تعالى: (يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ) [٦٣] و(ووفيت كل نفس)[٦٤]، ومنه قول عنترة:

جادت عليه كـل عـينٍ ثـرَّةٍ فتركن كُلَّ حديقـةٍ كالـدِّرْهَم[٦٥]

ففي هذه الشواهد صحّ حذف المضاف والاستغناء عنه بالمضاف إليه دون تأثير على المعنى؛ لذا أنث المضاف تبعاً للمضاف إليه المؤنث، فتأنيثه مكتسب من المضاف إليه دلَ على ذلك تأنيث الأفعال: (تجد ــ وفيت ــ جادت). فإن لم يصح الاستغناء عن المضاف أو لم يكن المضاف كلاً للمضاف إليه لم يجز التأنيث.

الصورة الثالثة: أن يكون المضاف وصفاً في المعنى للمضاف إليه، ومنه إضافة المصدر، كما في قول الشاعر:

طولُ الليالي أسْرَعَتْ في نقضي طوَين طُولي وطوَيْن عَرْضي[٦٦]

فأضاف المصدر (طول) ولفظه مذكر إلى لفظ (الليالي) جمع (ليلة) فاكتسب منه التأنيث. دلّ على ذلك قوله: (أسرعت) الذي جاء خبراً عن المذكر (طول) والقياس أن يقول: (أسرع) ولكن لمّا اكتسب المبتدأ (طول) التأنيث مما أضيف إليه أنّث خبره، وقول ذي الرمة:

مَـشَينَ كمـا اهتـزّتْ رمـاحٌ أعالَيها مَرُّ الرِّياح النَّواسِـم[٦٧]

فأنثّ (مَرّ) لإضافته إلى (الرياح)، وجاز ذلك لصحة الاستغناء عن المر بالرياح فيقال: (تسفهت الرياح).

خامسـاً: الظرفية؛ إذ يجب أن يستفيد المضاف من المضاف إليه الظرفية بشرط كون المضاف هو لفظ: (كل) أو (بعض)، أو أي لفظ يدل على الجزئية أو الكلية، وأن يكون المضاف إليه ظرفاً في أصله إما لمكان أو زمان؛ إذ لو خرج الظرف عن نصبه على الظرفية إلى غيرها ولو إلى جره بالإضافة أو بغيرها لو يصح تسميته ظرفاً في تلك الحالة الجديدة. وذلك

نحو: قد يخفى مكر اللئيم بعضَ الأحيان، ولكنه لا يخفى كلّ الأحيان. ومنه قوله جل وعلا: (تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ) [٦٨].

(كل وبعض وأيٌّ) من الأسماء التي تضاف دائماً ولا تستعمل مفردة بحال وإن استُعملت مفردة في اللفظ فهي مضافة في المعنى كما في قوله عز وجل: (وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ) [٦٩] والتقدير: (كلهم) فالتنوين عوض عن المضاف إليه، ونحو: (فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ) [٧٠] والتقدير: (على بعضهم) و (أَيًّا مَا تَدْعُوا) [٧١] والتقدير: (أي اسم تدعوا) فـــ (كل، وبعض) من الأسماء الواجب إضافتها إلى المفرد ويجوز قطعها عن الإضافة لفظاً وتنوينها. وفي هذه الحالة اختلف النحاة حول تنكيرهما أو تعريفهما. و(أي) تضاف إلى النكرة دائماً، وإلى المعرفة المثناة نحو قوله تعالى: (فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ) [٧٢]، والمجموعة نحو(أَيُّهُمْ أَشَدُّ) [٧٣]، وإن أضيفت إلى ظرف اكتسبت منه الظرفية، كما في قول الشاعر:

أيَّ يـــومٍ ســـررتني بوصـــالٍ ـــــم تـــــسؤني ثلاثـــــة[٧٤]

فالشاهد في (أيَّ يوم) وقد جاءت (أي) استفهامية أريد بها النفي فالشاهد في (أيَّ يوم) وقد جاءت (أي) استفهامية أريد بها النفي واكتسبت معنى الظرفية بإضافتها إلى ظرف الزمان (يوم).

سادساً:المصدرية: فالمضاف الذي ليس مصدراً يستفيد من المضاف إليه ــ المصدر أو ما يحمل معنى المصدرــ المصدرية؛ وذلك عندما يكون المضاف في أصله اسم استفهام أو صفة لمصدر محذوف، كما في قول الله عز وجل:

(وسيعلمُ الذين ظلموا أيّ منقلب ينقلبون)[٧٥]، فأي: مفعول مطلق عمل النصب فيه (ينقلبون) وعُلِّق (يعلم) عن العمل بالاستفهام، و اكتسب (أي) المصدرية من المصدر المضاف إليه (منقلب). منه قول مجنون ليلى:

وقد يجمع الله الشتيتين بَعْدَما يُظنَّان كُلَّ الظَّنِّ أنْ لا تلاقيـــا[٧٦]

سابعاً: الصدارة: وذلك عندما يكون المضاف إليه لفظاً من الألفاظ التي يجب تصديرها، كألفاظ الاستفهام ونحوها، فيستفيد المضاف حينئذ وجوب التصدير، فإذا جاء المضاف إليه اسم استفهام لم يأت في الصدارة بل تقدمه

المضاف، مما يدل على أن المضاف اكتسب من المضاف إليه هذه المرتبة وهي الصدارة. وانتقل وجوب التصدير من المضاف إليه إلى المضاف، ولهذا وجب تقديم المبتدأ في نحو:

غلامُ من عندك؟ والخبر نحو: صباح أيِّ يومٍ حضورُك؟

والمفعول نحو: كتابَ أيِّهم قرأت؟ والجار والمجرور نحو: من غلام أيِّهم أنت أخذت؟ وهكذا. والأصل في هذا كله: عندك غلامُ مَن ؟ وحضورُك صباح أيِّ يومٍ؟ وقرأت كتاب أيهِّم؟

فأدوات الاستفهام هنا يجب تأخيرها؛ لأنها صارت مضافاً إليه مما أفقدها حق التصدير الواجب فانتقل التصدير منها إلى المضاف.

وفي هذا دلالة كبيرة على التأثير الذي تحدثه الإضافة على ركنيها.

ثامناً: البناء: ويستفيد المضاف المعرب من المضاف إليه المبني البناء في ثلاثة أبواب:

الأول: إذا جاء المضاف اسماً معرباً متوغلاً في الإبهام، ولكنه ليس زماناً، وذلك نحو: (غير، شبه، مثل، بين، دون) والمضاف إليه مبنياً كالضمائر وأسماء الإشارة. ويقصد بالإبهام الغموض الذي يحتاج معه الاسم المبهم إلى ما يزيل غموضه ويحدد المراد به، فهو لا يتضح معناه إلاّ بآخر ينضم له ويزاد عليه، ليزيل إبهامه. ويجوز حينئذ في الاسم أن يبقى على إعرابه في الجملة ويجوز بناؤه وذلك نحو قوله تعالى: (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ)[٧٧] في قراءة من فتح (بين)، يؤيد ذلك قراءة الرفع على الفاعلية للفعل (تقطع). وإنما جاز بناؤه لاكتسابه البناء من إضافته إلى الضمير المبني.

وكذلك نحو قوله جلّ وعلا: (وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ) [٧٨] إذ يجوز في (دون) الرفع على أنه صفة لموصوف مرفوع على الابتداء محذوف والتقدير: منا قومٌ دون ذلك. والبناء، لإضافته إلى اسم الإشارة المبني.

وقوله تعالى: (إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ) [٧٩] بقراءة الفتح في (مثل) لاكتسابه البناء من إضافته لمبني وهو (ما) الموصولة. ويجوز فيه الرفع على أنه صفة للموصوف المرفوع قبله (حق).

ومنه قراءة (شِقَاقِي أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَ) [٨٠] بالفتح. وعليه قول الفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمـــتَهم إذْ هم قريشٌ، وإذْ ما مثلهم بشرُ[٨١]

بفتح (مثل) على أنه خبر مقدم، وبشر: مبتدأ مؤخر؛ لأن (ما) الحجازية لا يتقدم خبرها على اسمها، فيكون الفتح في (مثل) فتح بناء اكتسبه من إضافته إلى الضمير وليس فتح إعراب.

ونقل ابن هشام[٨٢] أن ابن مالك لا يرى إدخال (مثل) في هذا الحكم؛ لمخالفتها المبهمات فهي تُثنى وتجمع، كقوله تعالى: (إلا أُمَمٌ أمْثالُكُمْ) [٨٣]

وقول الشاعر:

مَنْ يفعل الحسناتِ اللهُ يشكرها والشرُّ بالشرّ عند الله مثلان[٨٤]

فلو كان المضاف غير مبهم لم يُبنَ.

الثاني: أن يكون المضاف زمناً مبهماً معرباً في أصله، ســواء كانــت ظرف زمان، وما يدل على الزمان من غير ظرفية، والمضاف إليــه مفــرد مبني مثل (إذا) نحو قوله تعالى: (مِنْ عَذابِ يَوْمِئِذٍ) [٨٥] و (وَمِــنْ خِــزْيِ يَوْمِئِذٍ)[٨٦] بفتح (يوم) في الشاهدين، وجره، الجــر مراعــاة لإعرابــه، أو يكون مبنياً على الفتح في محل جر، مع كونه في الحالتين اسم زمان مــبهم مضاف وما بعده مضاف إليه، وسبب إبهام (يوم) هنا أن المراد منه مجــرد الزمن من غير تعيين يوم خاص، و(إذا)في الأصل ظــرف زمــان مــاض لا يتصرف إلاّ إذا أضيف إليه ظرف زمان كيومئذ، أو وقع مفعولاً كقوله تعالى: (وَاذْكُرُوا إذْ كُنْتُمْ قَلِيلاً)[٨٧] أو بدلاً من المفعول نحو: (وَاذْكُرْ فِــي الْكِتَــابِ مَرْيَمَ إذِ انْتَبَذَتْ)[٨٨]، فإذا انتبذت: بدل اشتمال من (مريم).

والذي عليه جمهور البصريين إثبات أن المضاف يكتسب من المــضاف إليه البناء إذا كان مبنياً، فإن لم يكن مبنياً لم يُبن المضاف بل أعرب. قــال ابن الأنباري ناقلاً قول البصريين في بناء (غير): (أما البصريون فــاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكن، ولا يجــوز بناؤها إذا أضيفت إلى متمكن، وذلك لأن الإضافة إلى غير المتمكن تجوّز في المضاف البناء).

الثالث: أن يكون المضاف زماناً مبهماً، والمضاف إليه فعل مبني، سواء كان بناؤه أصلياً نحو الفعل الماضي في قوله تعالى: (واذكروا إذ كنتم قليلاً)، ومنه قول النابغة الذبياني:

على حين عاتبّتُ المشيبَ على الصِّبا فقلتُ: ألّما تصح والشيبُ وازعُ[٨٩]

أو بناؤه عارضٌ كالمضارع المقترن بنون النسوة نحو قول الشاعر:

لأجتَذ بنّ مــنهُنّ قلبــي تحَلُّمــاً على حين يستصبين كُــلَّ حلــيم[٩٠]

فيجوز في لفظ (حين) في الشاهدين إعرابه بالجر بحرف الحر على أصله ويجوز بناؤه على الفتح بسبب إضافته إلى جملة صدرها فعل ماضي مبني في الأول فاكتسب منه البناء وفي الثاني مضارع بناؤه عارض. واستحسن البناء البعض. وفي هذا دلالة على أن كلمة (حين) إذا أضيفت إلى مبني جاز فيها البناء.

ورجح ابن مالك البناء في الشاهدين، ومال ابن عصفور إلى ترجيح الإعراب[٩١].

والخلاصة أن الظرف المبهم إذا أضيف إلى جملة صدرها مبني جاز فيه الإعراب على أصله والبناء لاكتسابه البناء مما أضيف إليه.والأسماء المبهمة التي تجب إضافتها من الظروف المبهمة[٩٢] الدالة على المضي والتي تستعمل استعمال (إذ) فتضاف إلى ما تضاف إليه:

حين – وقت – زمان – يوم –، إذا أريد بها الماضي.

أما إن جاء الظرف المبهم مستقبل المعنى فإنه يعامل معاملة (إذا) فلا يضاف إلا إلى الجملة الفعلية.

وذكر ابن هشام[٩٣] جواز الإعراب على الأصل والبناء قياساً على (إذا وإذْ) في الزمان المحمول عليها، ورجح البناء فيما أضيف إلى فعل مبني ليتناسبا. ف (إذ) و (إذا) مبنيان لمشابهتهما الحرف في الافتقار إلى الجملة، فإذا أضيف الظرف المبهم إلى الجملة وكان غير مستحق للبناء جاز فيه وجهان:

الأول: الإعراب بحسب العوامل الداخلة عليه، لأن الأصل في الأسماء الإعراب

الثاني: البناء على الفتح حملاً على (إذ)أ و (إذا).

فإن أضيف الزمان المبهم إلى فعل معرب أو جملة اسمية، وجب إعرابه عند البصريين، ورجحه الكوفيون. واختار ابن هشام[٩٤] جواز البناء مستشهداً بقراءة نافع لقوله تعالى: (هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ)[٩٥]. بفتح (يومَ) وقراءة الفتح في قوله تعالى: (يَوْمَ لا تَمْلِكُ نَفْسٌ)[٩٦].

وبقول الهذلي:

إذا قلتُ (هذا حين أسـلو) يهيجنـي نسيمُ الصبا من حيثُ يطّلع الفجرُ [٩٧]

ف (حين) مبني على الفتح في محل رفع خبر (هذا) مع كونه مضافاً إلى فعل معرب.

هذه هي الآثار العشرة التي يحدثها المضاف إليه في المضاف وهي أمور هامة ترتب عليها أثر كبير على المعنى زاد التركيب جمالاً.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة القصيرة، التي استعرضت الآثار التي تحدثها الإضافة على ركنيها مع ذكر الشواهد المأثورة التي تتجلى فيها، خلصت إلى جملة من الأمور الهامة، أوجزها فيما يلي:

١. مبحث الإضافة يرتكز على ركنين أساسين، هما المضاف والمضاف إليه، يعرب المضاف حسب موقعه في الجملة، أما المضاف إليه فيرتبط به ويكون دائماً مجروراً.

٢. اتفق النحاة على أن المضاف إليه مجرور، ولكنهم اختلفوا في عامل الجر فيه.

٣. الإضافة لا تحدث إلا في الأسماء، لأنها تعرف المضاف، والفعل لا يتعرف فلا يكون مضافاً.

٤. الإضافة نوعان:

أ – إضافة معنوية، وهي نسبة اسم إلى آخر على إرادة أحد الحروف الجر المحددة، وسميت كذلك لإفادتها أمراً معنوياً.

ب– إضافة لفظية، ويكون المضاف فيها مشتقا

٥. القياس في الإعلام أن لا تضاف ولا تدخل عليها اللام، إذ هي معرفة بالوضع وليست بحاجة إلى معرف بالقرنية الزائدة، فالأعلام تشترك في اللفظ دون الحقيقة، أما النكرات فتشترك في اللفظ و الحقيقة.

٦. عند إضافة العلم، فإن الإضافة تسلبه تعريف العلمية لتكسوه تعريفا ً بالإضافة.

٧. النكرة المضافة إلى معرفة تكتسب التعريف، والنكرة المضافة إلى نكرة مثلها تكتسب التخصيص.

٨. هناك ألفاظ مسموعة لا تقبل التعريف ولو أضيفت إلى معرفة، فنقول حينئذ إن الإضافة قد أفادتها التخصيص دون التعريف، ومنها: (غير – مثل – حسب). وتسمى ألفاظ متوغلة في الإبهام.

٩. الألفاظ المتوغلة في الإبهام تتعرف فقط حينما تقع بين لفظين متضادين وهو أمر خارج عن الإضافة وليس سببها.

١٠. يمتنع دخول (أل) المعرِّفة على الألفاظ المتوغلة في الإبهام، لأن (أل) للتعريف، والذي منع تعريف هذه الألفاظ بالإضافة منع تعريفها بأل.

١١. دلت آثار الإضافة على أهميتها في جمال اللغة من خلال ما تحدثه على ركنيها من تغييرات تهدف إلى الحرص على إبقاء اللغة قوية جميلة الوقع على السمع، مع موافقتها لقواعد العرب كأثر رفع القبح وإزالته.

١٢. دلت كذلك على أن اللفظ قد يدل على معنى ليس له أصلا ً، ولكنه اكتسبه من إضافته إلى ما يدل على ذلك المعنى، كاكتساب المضاف من المضاف إليه الظرفية.

١٣. أثبتت الدراسة أن المضاف إليه يعمل في المضاف عملا ً معنويا ً، وذلك من خلال الأمور التي يستفيدها المضاف من المضاف إليه، كما أن المضاف يعمل لفظا ً في المضاف إليه.

وختاما ً فإن طبيعة الدراسة حتمت الاختصار والاقتصار على النقاط الرئيسة في آثار الإضافة والاكتفاء بإشارات تلفت الأنظار، لذا أقول إنها مرتع خصب للدراسة والبحث العميق.

حواشي البحث:

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العكبـري ٣٨٧/١، لـسان العرب محمد بن منظور ٢١١/٩، همع الهوامع: جلال الدين السيوطي ٤٦/٢، ومعجم الخليل في مصطلحات النحو العربي: جورج متـري وهـاني تـابري (٨٣).
(٢) من شواهد: اللباب ٣٨٧/١، وأوضح المسالك: لابن هشام ٨١/٣، لسان العرب ٢١١/٩، وشرح التصريح: الشيخ خالد الأزهري ٢٣/٢، والهمع ٤٦/٢.
(٣) ينظر: اللباب ٣٨٧/١، وأوضح المسالك: ٨١/٣، وإرشاد السالك: لابن قيم الجوزية ٤٧٣/٢، وشرح التصريح على التوضيح ٢٣/٢.
(٤) شرح ملحة الإعراب: أبو القاسم الحريري (١٣٦).
(٥) ينظر: الهمع ٤٦/٢.
(٦) ينظر: الكتاب: سيبويه ٤١٩/١، ٤٢٠، ٤٢١، شرح ملحة الإعراب(٣٦)، واللباب ٢٣٢/١، وإرشاد السالك ٤٧٤/١، وأوضح المسالك ٨٤/٣، والهمع٤٦/٢.
(٧) ينظر: رسالة الحدود: أبو الحسن الرماني (٢٣).
(٨) ينظر: الكتاب ٤٢٨/١، المقتضب: أبو العباس المبرد ١٣٤/٤، الأصول: أبو بكر بن السراج ٥/٢ اللامات الزجاجي ٥١/١، المفصل: الزمخشري (١٢٣)، شرح المفصل: لابن يعيش ١٢١/٢، اللباب ٣٨٩/١، الأشباه والنظائر: السيوطي ٢٠٨/٢ و الهمع ٤٧/٢.
(٩) الكتاب ٤٩/٢.
(١٠) المفصل (١١٦).
(١١) المقتضب ١٧٣/٢.
(١٢) من شواهد: المقتضب ١٣٤/٤، المفصل (١١٤)، وشرح المفصل ١٢٢/٢.
(١٣) ديوان الفرزدق (٣٧٨)، وهو من شواهد: المفصل (١١٤)، شرح المفصل ١٢١/٢، والمغني (٤٤٢).
(١٤) ينظر: شرح ابن عقيل ٤٦/٢، وحاشية الصبان ٢٥١/٢.
(١٥) ينتظر: شرح الشافية: لابن الحاجب ٢٣٩/٢.
(١٦) صدر بيت عجزه (حُرّاس أبوابِ على قصورها) يُنسب لأبي النجم العجلي، وهو من شواهد المقتضب ٤٨/٤-٤٩، والإنصاف في مسائل الخلاف: لأبي سعيد الأنباري (رقم المسألة ٣١٧)، وشرح المفصل ٤٤/١، ١٣٢/٢، والهمع ٨٠/١، والأشباه والنظائر: للسيوطي ٢٠٩/٢.
(١٧) عجزه (بأبيضَ ماضي الشفرتين يمان)، نسبه البغدادي لرجل من طيء في الخزانة ٣٢٧/١، وهو من شواهد: شرح المفصل ٤٤/١، والمغني: لابن هشام (٥٣)، وشرح التصريح ١٥٣/١، والأشباه والنظائر ٢٠٩/٢.
(١٨) الديوان (٢٧٥)، وهو من شواهد: شرح المفصل ٤٤/١، والأشباه ٢١٠/٢.
(١٩) ينظر شرح: الكافية ٢٣٩/٢.
(٢٠) ينظر: معجم الخليل: جورج عبد المسيح (١٤١).

(٢١) ديوان جرير (٥٩٥) وهو من شواهد: الكتاب ٤٢٧/١، المغني (٦٦٤) رقمه ٨٩٦، وأوضح المسالك ٩٠/٣، شرح التصريح على التوضيح ٢٨/٢، وإرشاد السالك ٤٧٨/١، والهمع ٤٧/٢.
(٢٢) ديوان الهذليين ٩٢/٢، وهو من شواهد المغني (٦٦٤) رقم ٨٩٥، وأوضح المسالك ٩٠/٣ وشرح التصريح ٢٨/٢.
(٢٣) الكتاب ٣ / ٤٧٩.
(٢٤) المفصل (١١٦).
٢٥) ينظر: الكتاب ١/ ٤٢٨، المقتضب ٤/ ٢٨٧، الأصول: ابن السراج ٢/ ٥ المفصل (٨٦)،
شرح المفصل: لابن يعيش ٢/ ١٢٥، شرح الأشموني ٢/ ٢٥١.
وشرح الكافية ١/ ٣٧٥، والمغني (٢٠٩) وشرح التصريح على التوضيح ٢٧/٢.
وإرشاد السالك ٤٧٦/١، والأشباه والنظائر ٢/ ٢١٣، والهمع ٢/ ٤٩.
(٢٦) الكتاب ٣/ ٤٧٩.
(٢٧) سورة الفاتحة آية (٧).
(٢٨) ينظر: المغني (٢١٠).
(٢٩) سورة الشورى الآية (٤٠).
(٣٠) ينظر: المقتضب ٤/ ١٥٨، الجمل في النحو: للزجاجي (١٤٤)، ورسالة الحدود: الرماني (٨٣)، المفصل (١١٣)، شرح ملحة الإعراب: للحريري (١٣٧)، شرح المفصل ١/ ٤٥، ١١٩/٢ أوضح المسالك: ابن هشام الأنصاري ٣/ ٩٢، ورسالة في اسم الفاعل: الإمام أحمد العبادي (٧١).
(٣١) ينظر: المفصل (١١٣).
(٣٢) سورة المائدة من الآية (٩٥).
(٣٣) ينظر: المقتضب ١٤٩/٤، الأصول: لابن السراج ٢/ ٥، اللباب (٣٨٧). شرح المفصل ٢/ ١١٩، المغني (٦٦٣)، أوضح المسالك ٣/ ٩٢، وشرح التصريح: للأزهري ٢/ ٢٨– ٢٩.
(٣٤) سورة الأنعام من الآية (٥٩).
(٣٥) سورة الأحقاف من الآية (٢٤).
(٣٦) ينظر ما نقله عنه: المغني (٦٦٤)، شرح التصريح ٢/ ٢٨، والهمع ٤٧/٢.
(٣٧) سورة المسد من الآية (١).
(٣٨) ينظر: علل التثنية: ابن جني (٨٢).
(٣٩) المقتضب ٤/ ١٤٤.
(٤٠) شرح المفصل ٤/ ١٤٥.
(٤١) سورة الكهف من الآية (٣٣).
(٤٢) سورة القمر، من الآية (٢٧).
(٤٣) سورة المائدة من الآية (١).
(٤٤) سورة الصافات من الآية (٣٨).
(٤٥) سورة الأنفال من الآية (٧٥).
(٤٦) سورة الأنبياء من الآية (٧٣).

(٤٧) لم يعرف قائله، ونُسب في الخزانة لبعض المولدين ٣٩٦/٣، وهو في المعتنى (٦٦٥)، وأوضح المسالك ١٠٥/٣، شرح التصريح ٣٢/٢، وشرح الأشموني ٢٥٤/٢.
(٤٨) سورة الأعراف من الآية (٥٦).
(٤٩) ينظر: معاني القرآن: الفراء ٣٨٠/١.
(٥٠) ينظر: معاني القرآن، الأحفش ٣٠٠/٢
(٥١) البحر المحيط ٣١٣/٤.
(٥٢) ينظر: شرح الكافية الشافية: لابن مالك ٩٢١/٢، وأوضح المسالك ٣٠٦/٣، والبرهان في علوم القرآن: للزركشي ٤١٣/٣، وشرح التصريح٣٢/٢.
(٥٣) ينظر: شرح التصريح ٣٢/٢.
(٥٤) ينظر: البحر المحيط ٣١٣/٤.
(٥٥) ينظر: إرشاد السالك ٤٨٧/١، وشرح التصريح ٣١/٢، والبهجة المرضية (٣١٤)، الأشباه والنظائر ٢١٨/٢، وما بعدها، وعدة السالك ١٠٣/٣.
(٥٦) الكتاب ٥١/١.
(٥٧) سورة يوسف من الآية (١٠).
(٥٨) شرح أبيات سيبويه: أبو سعيد السيرافي ٥٣/١.
(٥٩) الديوان (٣٤٥)، من شواهد: الكتاب ٥٢/١، ٦٤، وشرح أبيات سيبويه: للسيرافي ٥٦/١، الكامل: المبرد ١٤١/٢، والخزانة ١٦٧/٢، والأشباه والنظائر ٢١٨/٣.
(٦٠) البيت لمجنون ليلى، ينظر: الديوان (١٧٠)، وهو من شواهد: المغني (٦٦٦)، والخزانة ١٦٩/٢، وعدة السالك ١٠٣/٣.
(٦١) الديوان (١٢٣)، وهو من شواهد: الكتاب ٥٢١١، وشرح التصريح ٣١/٢، حاشية الصبان ٣٨٧/٢، البهجة المرضية (٣١٤)، عدة السالك ١٠٢/٣، والدرر اللوامع ١٩/٥.
(٦٢) الكتاب ٣٥/١.
(٦٣) سورة آل عمران من الآية ٣٠.
(٦٤) سورة آل عمران من الآية ٢٥.
(٦٥) الديوان (١٩٦)، من شواهد جمهرة اللغة (٨٢)، مغنى اللبيب (٢٦١) رقم (٣٥٨) وحاشية الصبان ٣٨٧/٢, وعدة السالك ١٠٣/٣.
(٦٦) ينسب للأغلب العجلي، وهو من شواهد: الكتاب ٥٣/١، المغني (٦٦٦) رقم (٨٦٨)، وأوضح المسالك ١٠٣/٣، خزانة الأدب ٢٤/٤، شرح التصريح ٣١/٢، وحاشية الصبان ٣٨٧/٢.
(٦٧) ديوان ذي الرمة (٦١٦)، وهو من شواهد: الكتاب ٥٢/١، واللسان (سفه) والمعنى: جعل النساء في اهتزاز هن حين يمشين كالرماح التي تزعزعها الريح لخفتها. وشرح أبيات الكتاب: للسيرافي ٥٨/١، والبرهان ٤١٤/٣.
(٦٨) سورة إبراهيم من الآية (٢٥).
(٦٩) سورة يـــــــس من الآية (٤٠).
(٧٠) سوره البقرة من الآية (٢٥٣).

(٧١) سورة الإسراء من الآية(١١٠).
(٧٢) سورة الأنعام من الآية (٨١).
(٧٣) سورة مريم من الآية ٦٩.
(٧٤) البيت للمتنبي (شر ديوانه) وقد أتي به هنا للتمثيل وليس للاستشهاد على صحة هذا الأمر؛ لأن قائله متأخر.. وهو في المغني (١١٠) رقم (١٢٥).
(٧٥) سورة الشعراء من الآية (٢٢٧).
(٧٦) البيت في عدة السالك ١٠٣/٣.
(٧٧) سورة الأنعام من الآية ٩٤.
(٧٨) سورة الجن من الآية ١١.
(٧٩) سورة الذاريات من الآية ٢٣.
(٨٠) سورة هود من الآية (٨٩).
(٨١) ديوان الفرزدق من (٢٢٣)، وهو من شواهد: الكتاب ٢٩/١، والجنى الداني (١٨٩)، والمغني (١١٤) رقم (١٢٧).
(٨٢) ينظر: المغني (٦٧١).
(٨٣) سورة الأنعام من الآية (٣٨).
(٨٤) ينسب لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت، وهو من شواهد: الكتاب ٤٣٥/١، والجنى الداني(٦٩)، والمغني (٨٠) رقم(٨٥).
(٨٥) سورة المعارج من الآية (١١).
(٨٦) سورة هود من الآية (٦٦).
(٨٧) سورة الأعراف الآية (٨٦).
(٨٨) سورة مريم الآية (١٦).
(٨٩) الأيوان (١١٠)، وهو من شواهد: الكتاب ٣٣٠/٢، شرح ابن عقيل ٥٩/٣، المغني (٦٧٢) رقم (٩١٠)، شرح شواهد العيني ٤٠١/٢، وحاشية الصبان ٤٠١/٢.
(٩٠) قائله مجهول، وهو من شواهد المغني (٦٧٢) رقم (٩١١) وأوضح المسالك ١٣٥/٣، وشرح شواهد العيني ٤٠١/٢ وحاشية الصبان ٤٠١/٢.
(٩١) لمغني، ٦٧٢
(٩٢)الأشباه والنظائر:السيوطي ٢١٦/٢.وشرح ابن عقيل٥٩/٣.
(٩٣) ينظر: أوضح المسالك ٣ / ١٣٣.
(٩٤) ينظر: المغني (٦٧٢).
(٩٥) سورة المائدة من الآية (١١٩).
(٩٦) سورة الانفطار من الآية (١٩).
(٩٧) من شواهد: المغني (٦٧٢) رقم (٩١٢).